ردود فعل في مصر ضد اتفاقية «كامب ديفيد»

# السادات اصبح حليفا للامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني

منذ ان اعلن عن اتفاقية الخيانة في « كمب ديفيد » التي وقعها «السادات» مع الارهابي ـ بيغن ـ والرعيم الامريكي ـ كارتر ـ شهدت القاهرة ردود فعل اولية مناهضة لسياسة الاستسلام الساداتية عبرت عنها الجماهير الشعبية بمقاطعتها للاستفتاء الفاشل الذي نظمته اجهزة العميل « السادات » اثر عودته ، فرغم الحشد الكبير الذي كان معدا ، ظلت الشوارع شبه خالية باستثناء تجمع في المطار وفي ميدان رمسيس .

واصدرت القوى والاحزاب الوطنية المصرية بيانات ومنشورات اعلنت فيها استنكارها وادانتها لهذا الفصل الجديد من المؤامرة . وقد ورعت صباح الثاني والعشرين من الشهر الجاري في منطقة حلوان اعداد كبيرة من المنشورات المعادية للاتفاق موقعة باسم « لجان الدفاع عن الديمقراطية » وهي اللجان التي تشكلت بعد انتفاضة يناير ـ كانون الثاني من العام الماضي اثر قرار رفع اسعار المواد الغذائية الاساسية ، كما اصدر « الحزب الشيوعي المصري » بيانا اكد فيه ان اتفاق « كامب ديفيد » هو احتلال سياسي فوق الاحتلال العسكري « وان » الانسحاب المؤعود لا يضع سيناء تحت السيادة المصرية ، بل هو يدخل عليها سيادة قوات من الامم المتحدة وسيادة اميركية باسم محطات الانذار .

واكد البيان ان الاتفاق هو خيانة لمصر قبل ان يكون خيانة لفلسطين والعرب » ، ودعا البيان : « لاقامة جبهة وطنية وقومية شاملة لمواجهة التضليل الاعلامي القائم في التبرير الرسمي للاتفاق .

وبدأت السلطات المصرية حملة ارهابية لتطويق ردود الفعل المتزايدة في مصر ضد تآمر « السادات » ، وذكرت الانباء ان المحكمة الابتدائية في القاهرة اصدرت حكما بتعطيل صحيفة « الاهالي » الاسبوعية الناطقة بلسان حزب اليسار المصري لمدة اسبوعين في الوقت الذي رفع فيه السادات الحظر الذي كان مفروضا على مقالات « مصطفى امين » السياسية ، وهو المعروف بولائه الشديد لامريكا في مصر . وقد عطلت صحيفة « الاهالي » بموجب قرار يكرر التهم الموجهة اليها في مناسبات مماثلة سابقا وهي « معارضة النظام وتحريض الشعب على التخريب » ، وتكاد تكون الصحيفة متوقفة كليا عن الصدور منذ نحو اربعة اشهر اي منذ طبق حاكم مصر اجراءات قاسية ضد الصحافة التي تعارضه ، وآخضع للاستجواب عشرات الصحافيين المصريين الذين ينتقدون سياسته .

ويوم وصول « السادات » للقاهرة عائدا من قمة الذل والاستسلام مهدت اجهزة الامن لعودته بسلسلة من الاعتقالات شملت ٤٠ شخصا من العناصر التقدمية الشابة من بينهم : عبد الحميد الشيخ عضو سكرتارية حزب التجمع في مدينة القاهرة ورئيس نقابة مطابع الشعب ، والمهندس فخري لبيب ، وشوقي الكردي ، والشاعر مصطفى زكي وعدد من القيادات العمالية في حلوان وبعد ٤٨ ساعة من احتجازهم في اقسام البوليس دون سند قانوني تم نقلهم الى سجن القلعة ، واستصدرت اوامر قبض بحقهم من عدلي حسين الرئيس الجديد لنيابة امن الدولة والمعروف بصلاته بأجهزة الامن .

وكان حزب العمال الشيوعي المصري قد بعث في وقت سابق بمذكرة الى مؤتمر قمة الصمود والتصدي اوضح فيها ادانته لخطوة « السادات » الخيانية بالصلح مع « العدو الصهيوني » . وجاء في المذكرة « لم يفرط السادات بهذه الخطوة بقضية فلسطين والجولان وسيناء وبالسيادة المصرية على سيناء فحسب ، انما انتقل الى موقع الحليف النشيط للامبريالية الاميركية و « اسرائيل » لتصفيته القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية ولاخضاع سورية ، بل لاخضاع الشعوب العربية بأسرها ولتحطيم كافة القوى المناهضة للمشروع الامبريالي الصهيوني في المنطقة العربية » .

واكدت المذكرة ان مبادرة « السادات » الخيانية وما تبعها من نتائج بالغة الخطورة في « كامب ديفيد » ترتبط اشد الارتباط بكافة اسس التسوية الامبريالية الصهيونية القائمة على قطف ثمار هزيمة ١٩٦٧ . والرد على هذا الاتفاق يكون بالرفض الحاسم لتلك الاسس التصفوية التي يعمل الحلف الامبريالي الصهيوني الساداتي لفرضها على شعوبنا بدءا بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ الى كافة دعاوى الحلول الشاملة او الجزئية مع العدو الصهيوني .

## بيان مشترك

ومن ناحية اخرى ، جاء في بيان مشترك لحزب العمال الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري ( المؤتمر ) صدر عن اجتماع لممثلي الحزبين في الخارج « أن على القوى الوطنية المصرية في هذه اللحظة مهام التصدي الثوري من اجل اسقاط اتفاقية « كامب ديفيد » وكل الاسس التي استندت اليها وكل النتائج التي ستنجم عنها . فكافة القوى الوطنية والديمقراطية والثورية الشيوعية المصرية لم تكن في حاجة الى الاتحاد والتحالف الوثيق للتصدي لحكم السادات الخائن الذي القى رايات القضية الوطنية في الاوحال واستعبد شعبنا بأكثر اشكال الديكتاتورية البوليسية سفورا وكثف اشكال نهبه واستغلاله الاقتصاديين بالتعاون مع الرأسمال الاجنبي للجماهير الشعبية ووضعها على حافة المجاعة ، آن هذه القوى لم تكن في امس الحاجة لتوثيق تحالفها وتضالها المشترك اكثر من هذه اللحظة لمواجهة الطوفان الامبريالي الرجعي الذي تفتح له الطريق هذه الاتفاقية الخيانية الجديدة » .

ودعا البيان الى اسقاط حكم السادات الخائن واسقاط اتفاقية « كمب ديفيد » وكافة الاتفاقيات الاستسلامية السابقة ، وانتزاع الطبقات الشعبية حقها في التنظيم المستقل وحق حمل السلاح للتصدي للصهيونية والامبريالية على ارض بلادنا ، كما طالب البيان بفتح حدود الجبهة المصرية امام المقاومة الفلسطينية لتواصل حقها المشروع في قتال العدو الصهيوني ، وتشكيل لجان الدفاع عن الوطن والديمقراطية كاطار جماهيري جبهوي عريض يحشد كل ما هو وطني وشريف في بلادنا للتصدي لخيانة النظام ، والتصدي بكافة اشكال النضال الجماهيري لاتفاقية « كمب ديفيد » بكل نتائجها ، وتوثيق تحالف الحركة الوطنية المصرية مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وكافة القوى الثورية العربية ، وحملة جماهيرية من اجل تنظيم حملة تطوع للمصريين في صفوف المقاومة الفلسطينية تجسيدا لتحالف شعبنا العميق مع الثورة الفلسطينية .

## اليمن الشمالي

# الترحيب بالرأسمال الاميركي

□ وزعت اللجنة البريطانية للتجارة مع الشرق الاوسط تقريرا بعنوان « فرص التسويق ، واساليب التجارة في الجمهورية العربية اليمنية » ، هذا الكراس الذي يفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية جرى العمل فيه كجزء من التوجه لدى حكومة اليمن الشمالي لتوثيق علاقتها مع الدول الرأسمالية . ففي منتصف هذا الشهر كان هناك وفد يمني برئاسة وزير المالية محمد احمد الجنيدي التقى بالبنك الدولي اثناء زيارة لواشنطن .

من جانب اخر يجري العمل الآن لاقامة مصرف تجاري في صنعاء ، يساهم في اقامته بنك اوف اميركا والمصرف الوطني التجاري في جدة والمصرف اليمني للاعمار والتطوير ، بالاضافة الى ذلك يسعى مصرف « سيتي بنك » الى افتتاح فرع ثان له في اليمن الشمالي .



## مصر

# فاتورة "كامب ديفيد" المدفوعة سلفاً!

□ قبل سفره الى كمب ديفيد لحضور القمة الثلاثية ، كان السادات قد قبض فاتورة « المرونة » المطلوبة لانجاح مشروعات السلام ، وللحفاظ على « سمعة وهيبة الرئيس الاميركي » .

ففي الدقائق الاخيرة للاجتماعات النهائية التي سبقت قمة كمب ديفيد ، كان السفير الاميركي في القاهرة « هيرمان ايلتس » يوقع اتفاقية قيمتها ٤٠ مليون دولار ، وهي التزامات الولايات المتحدة لحل احدى معضلات النظام المصري ، وهي مشكلة الهاتف .

وقبل ذلك كانت الوكالة الاميركية الدولية للتطوير ( USAID ) قد زودت مصر بقروض طويلة الامد ، بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار . وفي اتفاقية وقعت قبل سفر السادات الى كامب ديفيد ، تم الاتفاق على ان تقوم الوكالة باقراض مصر بما قيمته ١١٢ مليون دولار ، صرف معظمها على مشروعات البناء والاسكان .

من جانب اخر ، هناك هجوم الرأسمال الغربي والياباني . ففي مطلع هذا الشهر اعلنت اليابان وبشكل غير متوقع عن زيادة معوناتها السلعية الى مصر بمقدار ١٨٤ مليون دولار ، كما وقعت اتفاقية بين مصر والمانيا الغربية تعهدت بموجبها هذه الاخيرة بمعونة قيمتها ١١٦ مليون دولار خلال العام ١٩٧٨ ، هذا بخلاف المساعدات التي تأخذ شكل معدات تقدمها المانيا الغربية لمصر .

هذا التدفق للرأسمال الاجنبي من الملاحظ ان معظمه مخصص للمشروعات ذات الطابع الاستهلاكي بما لا يفيد الاقتصاد الوطني على المدى البعيد ، ويحول دون اقامة صناعة وطنية متينة ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فانه يعزز من النفوذ السياسي للدوائر الامبريالية ، وبالتالي فليس محض الصدفة ان تسبق الاتفاقيات مؤتمر كمب ديفيد ، ولا ينبغي ان تستبعد زيادة تدفق الرأسمال الاميركي بعد ان اعطى السادات ما اعطى في القمة الخيانية .

## رفع الحظر عن الشركات المقاطعة

□ رحبت مصر بالشركات الغربية التي كانت على قائمة المقاطعة العربية بسبب تعاملها او تعامل بعض فروعها مع الكيان الصهيوني . ففي تقرير من وكالة انباء « اسوشيتيد برس » من القاهرة تقول فيه ان هناك وعود مغرية من قبل هذه الشركات لمساعدة مصر على تجاوز ازمتها الاقتصادية .

اخر هذه الشركات التي وصلت الى القاهرة هي شركة « زيروكس » الاميركية العاملة في حقل معدات التصوير وآلات النسخ والتي كانت على قائمة المقاطعة منذ العام ١٩٦٦ .

شركات اخرى بدأت تزحف نحو اسواق القاهرة وكانت محظورة هي « فورد ، كوكا كولا ، موتورولا ، آر ـ تي ـ دي » .

## عجز مستمر في الميزان التجاري

□ على امتداد العامين المنصرمين عانى الميزان التجاري المصري من عجز متزايد . فبموجب الارقام الرسمية ، بلغت الصادرات خلال الفترة ما بين كانون الثاني الى حزيران من العام ١٩٧٧ ١٠٩٦ مليون جنيه مصري ، في حين وصلت قيمة الواردات الى ١٤٥٩ مليون جنيه مصري ، وهذا يعطي عجزا مقداره ١٦٣ مليون جنيه مصري .

وخلال الفترة ذاتها من هذا العام بلغت الواردات ٢٠٦٩ مليون جنيه مصري ، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات اكثر من ٥٤١ مليون جنيه مصري ، وهذا يعطي عجزا قدره ١٥٢٨ مليون جنيه مصري .

ومن هذه الارقام القليلة نلاحظ تدنيا متزايدا في قيمة الصادرات يقابله ارتفاع متزايد في قيمة الواردات .